الجمهورية التونسية
المدة النيابية الثانية
مجلس نواب الشعب
العادية الأولى 2019-2020

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 28 لسنة 2020 المؤرخ في 10جوان 2020 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 4 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم مُجابهة جائحة فيروس "كوفيد-19" عن طريق الإدماج الاجتماعي والتشغيل (عدد 2020/76)

(طُلب فيه استعجال النظر)

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:** 19 جوان 2020
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 02 جويلية 2020
- **الوثائق المرفقة لمشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب واتفاق القرض
- **تاريخ بدأ الأشغال:** جلسة يوم 08 سبتمبر 2020
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 29 سبتمبر2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي **مقرر اللجنة: فيصـــل دربـال**

مقرر مساعد: هشـام العجبونـــي **مقرر**

مساعد: غازي القروي

نظر اللجنة

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 02 جويلية 2020**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم 08 سبتمبر 2020**: مناقشة مشروع القانون.
2. **جلسة يوم 25 سبتمبر 2020**: مواصلة النظر في المشروع.
3. **جلسة يوم 28 سبتمبر 2020**: عرض تقرير اللجنة على المصادقة.
4. **جلسة يوم 29 سبتمبر 2020**: النظر في إضافات مدخلة على التقرير.

- **قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون (07 مع، 02 محتفظ، 01 رفض)**
- **تاريخ إنهاء الأشغال: 29 سبتمبر2020**

رئيس اللجنة: عياض اللومي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 28 لسنة 2020 المؤرخ في 10جوان 2020 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 4 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم مُجابهة جائحة فيروس "كوفيد-19" عن طريق الإدماج الاجتماعي والتشغيل (عدد 2020/76)

أولا: تقديم مشروع القانون:

صدر بتاريخ 12 أفريل 2020 القانون عدد 19 المتعلق بالتفويض لرئيس الحكومة في إصدار مراسيم لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا " كوفيد 19 "، وقد تمّ التفويض

بموجب القانون المذكور إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم لمدّة شهرين ابتداء من تاريخ دخوله حيز النفاذ وذلك لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا " كوفيد 19 " وتأمين السير العادي للمرافق الحيوية وذلك في جملة الميادين التي تم تحديدها صلب الفقرة الثانية من الفصل الأول من ذات القانون.

واستنادا إلى أحكام القانون المذكور، صدر مرسوم رئيس الحكومة عدد 28 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 4 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم مُجابهة جائحة فيروس "كوفيد-19" عن طريق الادماج الاجتماعي والتشغيل وذلك للأسباب الآتي بيانها:

تبعا لمصادقة مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية في أفريل 2020 على آلية جديدة للتمويل بإجراءات استثنائية ومُستعجلة وبشروط مالية تفاضلية في إطار مُساندة الدول الإفريقية للتصدي لتفشي جائحة فيروس "كوفيد-19، تم التنسيق مع خبراء البنك والوزارات القطاعية لإعداد برنامج لدعم الميزانية لمُساندة الحكومة على اتخاذ وتنفيذ إجراءات صحية وقائية واجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأجرائها ومُساعدات لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المُتضررين من التداعيات المنجرة عن تفشي فيروس "كوفيد-19".

كما تضمّن البرنامج إصلاحات اقتصادية على المدى المتوسط تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد بعد مرحلة الوباء وإلى دعم مناخ الاستثمار والتسريع في الإصلاحات الإدارية والرقمنة وخلق مواطن الشغل.

وتتمثل الشروط المالية للقرض فيما يلي:

عملة القرض	الأورو
المبلغ	180 م أورو (حوالي 582 م د*)
نسبة الفائدة	**متغيرة** تقدر بتاريخ 05 جوان 2020بـ0.514 % أوريبور ستة أشهر (0.196%-) + هامش إعادة تمويل (0.09%- بالنسبة للفترة المتراوحة بين 01 فيفري 2020 و31 جويلية2020) + هامش التعاقد (0.8%) + عمولة آجال السداد (0%).

عمولة افتتاح	**0.25%**من مبلغ القرض، يتم تسديدها من موارد القرض عند طلب أول سحب.
عمولة تعهد	**0.25%** من المبلغ غير المسحوب من القرض، تحتسب ابتداء من 60 يوم بعد تاريخ إبرام اتفاقية القرض. (2020/8/4)
مدة التسديد	25 سنة منها 7 سنوات إمهال (01 فيفري و01 ماي).
تسديد القرض	تم اختيار جدول سداد القرض يراعي استراتيجية تسديد الدين ليكون معدل السداد 12.7 سنة.
أخر أجل لسحب القرض	دفعة واحدة قبل 31 ديسمبر 2021.

***1 أورو=3.2355 د بتاريخ 24 سبتمبر 2020.**

ثانيا: أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 08 سبتمبر 2020 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون وبوثيقة شرح الأسباب المتعلقة به ونص اتفاق القرض.

وخلال النقاش أكّد عدد من أعضاء اللجنة أن مشروع القانون رغم طلب استعجال النظر فيه لم يتم إرفاقه بمعطيات دقيقة توضّح مبررات هذا الاستعجال خصوصا فيما يتعلق بكيفية استعمال وتوجيه هذا القرض للفئات والمناطق المعنية والقطاعات المنتفعة وهي مسألة تمت إثارتها في عديد المناسبات المتعلقة بمناقشة مشاريع القوانين حول اتفاقيات قروض. في حين اعتبر نواب آخرون أن الوثائق المرفقة لاتفاق القرض تتضمن وصف المشروع وكيفية استغلال التمويل المزمع الحصول عليه لدعم أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية في مجابهة أزمة "كوفيد 19".

من جهة أخرى جدّد النواب تأكيدهم أن هذا القرض سيتم صرفه لمجابهة عجز الميزانية في ظل عدم توفر المعطيات اللازمة حول المداخيل المتحصل عليها والهبات والتبرعات من الداخل والخارج بمناسبة مجابهة الأزمة المذكورة. وأفاد أغلب النواب أن الإطار العام لهذا القرض غير واضح ولم يتم إفادة اللجنة حول إدراجه ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020 أو

أنه يندرج ضمن قانون المالية التعديلي الذي لم يتم إحالته على أنظار مجلس نواب الشعب إلى حد الآن.

وتبعا لذلك طلبت اللجنة من جهة المبادرة التشريعية مدّها بمشروع قانون مالية تعديلي يتضمن القروض موضوع مشاريع القوانين المتعلقة بالمصادقة على المراسيم عموما والنفقات المتعلقة بها وذلك في أقرب الآجال. كما طلبت مدّها بمعطيات كتابية دقيقة حول المداخيل المتحصل عليها لغرض مجابهة جائحة كورونا وكيفية استعمالها.

كما أكّد أعضاء اللجنة على ضرورة احترام الإجراءات المضمنة بالقانون الأساسي للميزانية وخاصة الفقرة الثالثة من الفصل 62 والمتعلقة بتقديم الحكومة لمجلس نواب الشعب إثر انقضاء السداسية الأولى من كل سنة مالية تقريرا يتعلق بنتائج تنفيذ الميزانية وبتطبيق أحكام قانون المالية للسنة وكذلك الفقرة الثانية من الفصل 40 والمتعلقة بوجوبية عرض الفرضيات والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة لسنة 2021 في موفى شهر جويلية على أنظار مجلس نواب الشعب.

واجتمعت اللجنة يوم 25 سبتمبر 2020 للاطلاع على جواب وزارة المالية بخصوص ملاحظات واستفسارات اللجنة المنبثقة عن جلستها المنعقدة بتاريخ 08 سبتمبر 2020، وتضمن جواب الوزارة توضيحا للعوامل التي أثرت سلبا على قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها وتأدية نفقاتها في ظروف عادية ولجوئها بالتالي إلى تعبئة تمويلات جديدة في شكل دعم للميزانية وهو الإطار الذي يتنزل فيه مشروع القانون المعروض والذي يدخل ضمن سقف التمويلات التي تم الترخيص فيها بمقتضى قانون المالية لسنة 2020.

هذا وتم كذلك إعلام اللجنة أنه سيتم مدّها في أقرب الآجال بالفرضيات والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة لسنة 2021 حال مصادقة الحكومة على ذلك.

وخلال النقاش اعتبر بعض النواب أن هذا القرض لن يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وهو مخصص فقط لدعم الميزانية، بينما اعتبر جزء آخر من النواب أنه جاء لتغطية ثغرات صلب الميزانية ناجمة عن تأثيرات جائحة الكورونا وأن المصادقة عليه يمكّن الدولة من الإيفاء بتعهداتها والتزاماتها والقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية قصد إعادة إنعاش الاقتصاد ودعم مناخ الاستثمار والتسريع في الإصلاحات الإدارية والرقمنة وخلق مواطن الشغل في هذا الظرف الاستثنائي.

وعقدت اللجنة جلسة يوم 28 سبتمبر2020 لعرض تقريرها حول مشروع القانون المعروض وطلبت توفير معطيات إضافية حول القرض تتعلق خاصة بنسبة الفائدة وفترة السداد المتعلقة بالقرض المذكور. ووجهت جهة المبادرة التشريعية عبر البريد الإلكتروني وثيقة تتضمن، إضافة إلى الشروط المالية للقرض والتي تم تضمينها ضمن الجزء المتعلق بتقديم مشروع القانون، عدد من الملاحق تتعلق بمحاور البرنامج ضمن مصفوفة للإجراءات وبجدول سداد القرض.

ثم اجتمعت اللجنة من جديد يوم 29 سبتمبر2020 لعرض التقرير بعد التعديلات المدخلة عليه وقررت المصادقة عليه.

ثالثا: قرار اللجنة:

قررت اللجنة المصادقة على مشروع هذا القانون بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

عياض اللومي

فيصل دربال